

جزم جواب الطلب واختلاف النحاة في سبب الجزم د. هدى محمد قريرة - قسم اللغة العربية - جامعة طرابلس

المقدمة:

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله ، وعلى آله وصحبه، ومن والاه إلى يوم الدين
وبعد :

فاللغة العربية لغة البيان ، لغة الإضافات التي تأتي وتضفي على الكلام ، والتراكيب ، والعبارات ، والجمل دلالات معنوية مثل : زيادة الهمزة في صيغة (أفعل) ، وكذلك زيادة بعض الحروف التي - وبلا شك - تأتي لفائدة معنوية ، وتُكسي الكلام إثراءً معنويًا ، وقد تأتي بعض التراكيب التي غالبًا ما يحدث فيها حذف لحرف ، مع أن هذا الحرف قد زيد ، وأدى وظيفة في التركيب ، ولعب دورًا مهمًا في التوجيه الإعرابي وهذا الحرف هو (فاء السببية) التي تدخل على الفعل المضارع الواقع بعد الطلب فينصب بـ (أن المضمر) وجوبا. ولكن هذا المضارع إذا سقطت الفاء يعترضه وجه إعرابي آخر وهو الجزم ، كما سيبين في هذا البحث، من خلال التساؤلات التالية :

1- متى يجزم ، لم يجزم المضارع ، بعد ماذا يجزم ، ما شروط جزمه ، ما أقوال النحويين في الجازم ، ما قيود الجزم بعد الأمر والنهي ، ما الرأي في جزمه بعد الترجي ، والنفي ؟ .

منهج البحث :

والمنهج المتبع في الدراسة هو : المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم بوصف الظاهرة، ثم يحللها تحليلًا نحويًا مدعماً بالشواهد القرآنية والشعرية والأمثلة .

هيكلية البحث:

جاء البحث في تمهيد ، وثلاثة مطالب ، وخاتمة ، المطلب الأول - شرط جزم الفعل المضارع الواقع في جواب الطلب بعد سقوط الفاء . المطلب الثاني - أقوال النحاة في جازم الفعل المضارع الواقع جوابًا للطلب و المطلب الثالث - قيد جزم جواب الأمر والنهي ، وتأتي الخاتمة التي فيها تلخيص لما ورد في البحث ، وما توصل إليه .

التمهيد :

يرفع الفعل المضارع ، وينصب ، ويجزم ؛ أي : تطراً عليه الحالات الإعرابية الثلاث ؛ فيرفع إذا تجرّد من الناصب والجازم ، وينصب إذا تقدّمه ناصب ، ويجزم إذا تقدّمه جازم ، ومن حالات نصبه بـ : (أن) المضمرة بعد (فاء السببية ، و (واو المعية) مسبوقتين بنفي ، أو طلب محضيين (1) ، وذلك نحو قوله - تعالى - : ﴿ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فِيمَوتُوا ﴾ [فاطر :36] ، فالفعل الواقع بعد الفاء جاء منصوباً بـ : (أن) المضمرة بعد الفاء السببية المسبوقة بـ : (لا) النافية . وقوله : ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ ﴾ [آل عمران :142] . الفعل ﴿ يَعْلَمِ ﴾ وقع بعد (واو المعية) المسبوقة بنفي ، وجاء منصوباً بـ (أن المضمرة) ، وقوله : ﴿ يَلَيِّنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ [النساء :73] . فالفعل (أفوز) جاء منصوباً بـ (أن المضمرة) بعد (فاء السببية) المسبوقة بتمن ، ومثله الفعل (ولا تكذب) في قوله : ﴿ يَلَيِّنَا نُرَدِّدْ وَلَا نُكَدِّبْ ﴾ [الأنعام :27] ، والناصب له (أن المضمرة) بعد (واو المعية) ، ﴿ وَلَا تَطْفُوا فِيهِ فَيَجِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبٌ ﴾ [طه :81] . فيحل ؛ جاء منصوباً بـ (أن المضمرة) بعد (فاء السببية) المسبوقة بـ (نهي) .

وقول الشاعر :

لا تنه عن خلق وتأتي مثله

فقوله : وتأتي ؛ نصب بـ (أن المضمرة) بعد (واو المعية) المسبوقة بـ (نهي) . ويأتي الفعل - كذلك - منصوباً بـ (أن المضمرة) بعد (فاء السببية) المسبوقة بـ (نداء) ، كما في الفعل (فنستريحا) في قوله :

إلى سليمان فنستريحا .

يا ناق سيري عنقا سريعا

وقوله :

فقلت : ادعي وأدعو إن أندی

وأدعو ؛ جاء منصوباً بـ (أن المضمرة) بعد (واو المعية) المسبوقة بأمر ، وكذلك قول الشاعر :

وبينكم المودة والإخاء ؟

ألم أك جاركم ويكون بيني

ويكون ؛ سبق بـ (استفهام) (ألم) ، ونصب بـ (أن المضمرة) بعد (او المعية) .
ومثله الفعل (فَيَشْفَعُوا) في قوله - تعالى - : ﴿ فَهَلْ لَنَا مِنْ شَفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا ﴾ [الأعراف 53] ، والفعل (فيضاعفه) في قوله - تعالى - : ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يقرضُ اللهُ قرضاً حسناً فيضاعفه ﴾ [البقرة :245] ، غير أن الفعلين (فَيَشْفَعُوا ، وفيضاعفه) جاءا واقعين بعد (فاء السببية) .
وقول الشاعر :

يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما قد حدثوك فما راء كمن سمعا

فتبصر ؛ نصب بـ (أن المضمرة) بعد (فاء السببية) الواقعة في سياق طلب وهو العرض، و﴿ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقْتُ ﴾ المنافقون (10) . فأصدق ؛ نصب بـ : (أن المضمرة) بعد (فاء السببية) الواقعة في سياق طلب وهو الحض (2) ، وجاء أنه " تنفرد الفاء بأنها إذا حذف جاز فيما بعدها أن يرفع ... وأن يجزم نحو: ﴿ قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾ [إبراهيم (31)] ، و ﴿ وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ [الإسراء (53)] . و ﴿ قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ ﴾ [النور (30)] " (3) فالأفعال (يقيموا ، يقولوا ، يغضوا) جاءت مجزومة ، " وزعم الفراء ، والمازني ، والزجاج أن (يقيموا) في قوله - تعالى - : " : ﴿ قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾ ، وشبهه ميني لوقوعه موقع (أقيموا) وهو معمول القول . " (4) ، وكذلك قوله - تعالى - : ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ ﴾ [الأنعام (151)] ، حيث تقدم الطلب وهو ﴿ تَعَالَوْا ﴾ ، وتأخر عنه الفعل المضارع وهو ﴿ أَتْلُ ﴾ ، وقصد أن تكون التلاوة عليهم متسببة عن إتيانهم ، فجزم المضارع (أتل) وعلامة الجزم حذف حرف العلة .
وكذلك قول (امرئ القيس) :

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل

تقدم الطلب (قفا) ، وتأخر عنه المضارع المجرد من الفاء وهو الفعل (نبك) ، وقصد الجزاء فجزم المضارع (نبك) ، وعلامة جزمه حذف حرف العلة . " ولو لم يقصد بالفعل الواقع بعد الطلب الجزاء امتنع جزمه ، كقوله - تعالى - : ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ ﴾ [التوبة (103)] ... وإن كان مسبوqa بالطلب وهو : ﴿ خُذْ ﴾ ؛ لكونه

ليس مقصودا به معنى إن تأخذ منهم صدقة تطهرهم؛ وإنما أريد خذ من أموالهم صدقة مطهرة؛ فتطهرهم: صفة لصدقة، ولو قرئ بالجزم (5) على معنى الجزاء لم يمتنع في القياس، كما قرئ (6) قوله - تعالى -: ﴿ فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرْتَضِي ﴾ [مريم (5:6)] بالرفع على جعل ﴿ يَرْتَضِي ﴾ صفة لـ: ﴿وَلِيًّا﴾، وبالجزم على جعله جزاء للأمر، وهذا بخلاف قولك: انتني برجل يحب الله ورسوله؛ فإنه لا يجوز فيه الجزم؛ لأنك لا تريد أن محبة الرجل لله ورسوله مسببة عن الإتيان به، كما تريد في قولك: انتني أكرمك بالجزم؛ لأن الإكرام مسبب عن الإتيان؛ وإنما أردت انتني برجل موصوف بهذه الصفة " (7) ، ويدخل في التحليل المذكور قبل قليل (الجملة الخبرية المقصود منها الأمر) ، كما في قوله - تعالى -: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا هَلْ أَدْلُكُمْ عَلَىٰ تَجْرَةٍ تُجْبِكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ تُوْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ يَغْفِرَ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾ [الصف 10].

قال الزجاج: يغفر لكم جواب قوله: تؤمنون بالله ورسوله فهو أمر بلفظ الخبر، وليس جواب (هل)؛ لأن المغفرة لا تحصل بالدلالة على الإيمان؛ إنما بنفس الإيمان والجهاد (8) ، قال أبو حيان: " وقال بعض أصحابنا: الفعل الخبري لفظا الأمرى معنى لا ينقاس؛ إنما موقوف على السماع... " (9) ، وقال (أبو حيان): " وجزمه بعد الترجي غريب جدا ، والقياس يقبله ، قال الشاعر :

لعل التفاتاً منك نحوي ميسر يمل بك من بعد القساوة لليسر (10)

الفعل المضارع (يمل) مجزوما جاء بعد الترجي (لعل) ، وسقطت منه الفاء . وقال: " أما النفي يجوز الجزم بعده على الصحيح ؛ لأنه خبر محض ، فليس فيه شبه بالشرط . وعن أبي القاسم الزجاجي : أنه أجاز الجزم في النفي ، وقال بعضهم : نختار فيه الرفع ، ويجوز الجزم ، وهو موافق لإطلاق بعضهم : أن كلما ينصب فيه بالفاء يجزم ، ولم يستثن النفي . قال أبو حيان : ولم يرد بالجزم في النفي سماع من العرب . " (11)

المطلب الأول - شروط جزم الفعل المضارع الواقع في جواب الطلب بعد سقوط الفاء:

لا يجزم الفعل المضارع الواقع في جواب الطلب بعد سقوط الفاء إلا بتوفر

الشروط التالية :

1- أن يتقدم كلام يدل على أمر ، أو نهي ، أو استفهام ، وغير ذلك من أنواع الطلب التي سبق ذكرها .

2- أن يقع بعد هذا الطلب فعل مضارع مجرد من الفاء .

3- أن يقصد المتكلم أن هذا المضارع متسبب عن ذلك الطلب ؛ فحينئذ يكون هذا المضارع مجزوما(12) " بذلك الطلب ؛ لما فيه من معنى الشرط .

ونعني بقصد الجزاء أنك تقدره مسبباً عن ذلك المتقدم ، كما أن جزاء الشرط مسبب عن فعل الشرط " (13) ، وقال (ابن مالك) : " واعلم أن الجواب المذكور لا خلاف في أنه جزاء شرط من جهة المعنى؛ ولكن اختلف في الذي عمل فيه الجزم ما هو؟ ... " (14)

المطلب الثاني - أقوال النحويين في جازم الفعل المضارع الواقع جواباً للطلب :

اختلفت أقوال النحاة في جازم الفعل الواقع جواباً للطلب على النحو التالي :

1- ذهب الجمهور إلى جعله جواباً لشرط مقدر ؛ فينجزم عندهم بأداة شرط مقترنة هي وفعل الشرط ، لا جواباً للطلب المتقدم فيكون مجزوما بالطلب نفسه وهو قول الخليل، وسيبويه ، والسيرافي ، والفارسي (15) ، واختيار أبي حيان (16) كالقول : " زرني أكرمك ؛ تقديره زرني إن تزرني أكرمك ، فالأداة هي إن مقدره ، وفعل الشرط متصيد من الكلام السابق ، والمضارع جواب الشرط ... " (17)

2- الجازم هو الطلب المتقدم نفسه ؛ لأنه تضمن معنى أداة الشرط، وهذا قول الخليل وسيبويه.. (18) ، وممن قال على التضمين ابن خروف (19)، وقد رد هذا القول بالقول : إن تضمين الطلب معنى الشرط ضعيف ؛ لأن التضمين زيادة بتغير الوضع ، والإضمار زيادة بلا تغيير فهو أسهل؛ ولأن التضمين يكون لفائدة، ولا فائدة في تضمين الطلب معنى الشرط؛ لأنه يدل عليه بالالتزام ، فلا فائدة في تضمينه بمعناه (20) " ورده ... ابن عصفور فقال : التضمين يقتضي أن يكون العامل جملة ... " (21)، وقال أبو حيان : لا يجوز التضمين أصلاً؛ لأن المضمن شيئاً يصير له دلالة على ذلك الشيء بعد أن لم يكن له دلالة عليه مع إرادة المدلول الأصلي مثل : من يكرمني أكرمه ف: (من) ضمننت معنى الحرف ، ودلت على مدلولها من الاسم فصارت لها دالتان :

دلالة مجازية: وهي معنى (من) ، ودلالة حقيقية وهي مدلول الشخص العاقل .
أما القول: (أكرمني أكرمك) فيكون فيه تضمين (أكرمني) والمعنى: (إن تكرمني)
فتضمنت معنى (إن والفعل) وهذا معنى مركب ، ودلت على المعنى الأصلي من
الطلب، وهو دلالاته الحقيقية، ولا يوجد في كلام العرب تضمين لمعنيين؛ إنما التضمين
لمعنى واحد(22)

ومما قيل في رفض مسألة التضمين: " لا يقال إنه تضمن معنى (إن) وحدها ؛
لأن فعل الطلب ليس قابلاً لتضمن معنى (إن) لتنافيهما من حيث؛ إن فعل الطلب
يقتضي مدلوله من الطلب، و(إن) يقتضي معناها أن يكون الفعل خيراً، ولا يكون
الشيء الواحد طلباً وخيراً (23)

3- الجازم هو الطلب المتقدم نفسه ؛ لأنه ناب عن أداة الشرط ، كما أن النصب بـ:
(ضرباً) في قولك: ضرباً زيداً ؛ لنيابته عن (اضرب) ، لا لتضمنه معناه (24)

4- وجاء في (همع الهوامع) " ...أنه مجزوم بلام مقدره، فإذا قال: ألا تنزل تصب
خيراً؛ فمعناه: لتصب خيراً... وهذا ليس بشيء ؛ لأنه لا يطرد في مواضع الجزم إلا
بتجاوز كثير ." (25)

5- وذهب الأخفش إلى أنه يجوز الجزم، لا على أنه جواب ؛ بل حملاً على اللفظ ؛
لأن الأول مجزوم(26)

المطلب الثالث — قيد جزم جواب الأمر والنهي :

يُجزم الفعل المضارع بعد الأمر إذا كان جواباً ؛ لما يدل عليه دلالة ظاهرة ،
ويستلزمه لزوماً بيننا، وهو شرط الفعل المأمور به (27)، وقيد ذلك بأن يحسن إقامة
(إن يفعل) مقام الأمر(28) ؛ " تقول: انتني أنك ؛ لأنك لما أمرت بالإتيان دل على أنه
سبب وشرط لشيء هو عندك الإتيان ، فجزمت بناء على ما دل عليه الأمر ، كأنك قلت
: إن تأتني أنك ، وتقول: انتني لا أزورك أبداً ، فترفع على الاستئناف ، ولا يجوز أن
تجزمه على معنى ؛ إن تأتني لا أزورك ؛ لأن الإتيان لا يكون سبباً لترك الزيارة ،
ولا على معنى ؛ إن لا تأتني لا أزورك ؛ لأن لفعل الأمر دلالة ظاهرة على أنه
شرط لفائدة ، فيصح جزم الفعل بعده إذا حسن تقدير: إن تفعل مكانه ، وجعل ذلك
الفعل جواباً له ، وليس لفعل الأمر دلالة ظاهرة على أن تركه شرط لشيء ، فلا يجوز
الفعل بعده ، بأنه جواب شرط مخالف " (29) أما الجزم في جواب النهي فلا يجوز إلا
بشرط أن يصح تقدير شرط في موضعه مقرون بـ (لا النهي) مع صحة المعنى (30)
وهو مذهب أهل البصرة (31) ، وذلك نحو القول: لا تعص الله يغفر لك ؛ لأنه يسوغ

القول : إن لا تعص الله يغفر لك ، ولا يجوز لا تعص الله تندم ؛ لأنه لا يسوغ القول : إن لا تعص الله تندم (32) ، " ومذهب أهل الكوفة أنه يجوز جزم جواب النهي إذا صح معنى الشرط، وصح وقوع الفعل المنهي عنه مع أداة النهي، أو دونها بعد أداة الشرط ، فيجيزون : لا تعص الله تندم ؛ لأنه قد ضمن (لا تعص) معنى (إن تعص الله تندم) وهذا فاسد ؛ لأن الجملة الأولى نائبة مناب أداة الشرط وفعله ، ولا يجوز أن تناب منابها حتى يكون الفعل المنهي عنه موافقا لفعل الشرط في الحرف الداخل عليه ، فلا يجوز : لا تعص الله تندم ؛ لأنك إذا قدرت في الأصل (إلا تعص الله) (إن تعص الله تندم) لم يجز أن تقيم (إلا تعص الله) مقام (إن تعص) ؛ لأنه غير موافق له في الحرف الداخل عليه ." (33)

وكذلك القول : لا تكفر تدخل الجنة ؛ لأنه إذا قيل في موضعه (إن لا تكفر تدخل الجنة) صح ، و- أيضا - (لا تدن من الأسد تسلم) ؛ لأنه إذا قيل في موضعه : (إن لا تدن من الأسد تسلم)

وكذلك صح ، خلافا للقول : (لا تكفر تدخل النار) ، و (ولا تدن من الأسد يأكلك) فإنه ممتنع ؛ لأنه لا يصح القول : (إن لا تكفر تدخل النار) ، (وإن لا تدن من الأسد يأكلك) (34) ، وقد قرئ قوله - تعالى - : ﴿ وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ﴾ [المدثر:6] ، برفع تستكثر (35) ؛ " لأنه لا يصح أن يقال : (إن لا تمنن تستكثر) وليس هذا بجواب ؛ إنما هو في موضع نصب على الحال من الضمير في (تمنن) ؛ فكأنه قيل : (ولا تمنن مستكثرا) ومعنى الآية ؛ أن الله - تعالى - نهى نبيه - صلى الله عليه وسلم - عن أن يهب شيئا وهو يطمع أن يتعوض من الموهوب له أكثر من الموهوب " (36) ، وخرجت قراءة الجزم في (تستكثر) (37) على أنها " أن يكون بدلا من (تمنن) ؛ كأنه قيل : لا تستكثر ؛ أي : لا ترما تعطيه كثيرا، و... أن يكون قدر الوقف عليه ؛ لكونه رأس آية فسكنه لأجل الوقف ، ثم وصله بنية الوقف ، وأن يكون سكنه لتتناسب رؤوس الآي ، وهي : فأنذر ، فكبر ، فطهر ، فاهجر ." (38)

الخاتمة :

وفيها تلخيص لما ورد في البحث :

1- ينصب الفعل المضارع بـ(أن المضمره) وجوبا بعد (فاء السببية ، و واو المعية) إذا جاء بعد الطلب (الأمر ، والنهي ، والاستفهام ، والتمني ، والعرض ، والتحضيض).

- 2 - يجزم الفعل المضارع الواقع جواباً للطلب (الأمر ، والنهي ، والاستفهام ، والتمني ، والعرض ، والتحضيض) إذا سقطت الفاء ؛ وجزم لشبهه بالشرط .
- 3- لا يجزم إلا إذا توفرت ثلاثة شروط بينت في موضعها في البحث .
- 4- اختلف النحويون في جازم الفعل المضارع الواقع جواباً للطلب ، وبين ذلك في موضعه في البحث.
- 5- عد جزم الفعل المضارع بعد الترجي من الغرابة ، وإن كان في القياس مقبولاً .
- 6- منع جزم الفعل المضارع بعد النفي على الأصح .

الهوامش :

- 1- انظر: أوضح المسالك ، لابن هشام ، 2 / 155 .
- 2- انظر ، شذور الذهب ، لابن هشام ، 324 ، 325 ، 326 .
- 3- همع الهوامع ، للسيوطي ، 4 / 131 .
- 4- انظر ، السابق ، 4 / 135 .
- 5- قرأ الحسن بالجزم ، انظر ، تفسير البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي ، 5 / 99 .
- 6- قرأ الزهري ، والأعمش ، وطلحة ، واليزيدي ، وابن عيس ، الأصبهاني ، وابن محيصن ، وقتادة بالجزم على جواب الأمر ، وقرأ علي ، وابن عباس ، والحسن ، وابن يعمر ، والجحدري ، وقتادة ، وأبو حرب ، وجعفر ، وأبو نهيك بالرفع ، انظر ، تفسير البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي ، 6 / 165 .
- 7- شرح قطر الندى ، لابن هشام ، 81 ، 82 .
- 8- انظر ، شرح المفصل ، لابن يعيش ، 6 / 287 .
- 9- همع الهوامع ، للسيوطي ، 4 / 132 .
- 10- همع الهوامع ، للسيوطي ، 4 / 132 .
- 11- همع الهوامع ، للسيوطي ، 4 / 133 .
- 12- انظر ، هامش أوضح المسالك ، لابن هشام ، 2 / 164 .
- 13- شرح قطر الندى ، لابن هشام ، 80 .
- 14- شرح التسهيل ، 3 / 409 .
- 15- انظر ، شرح التصريح ، للأزهري ، 2 / 382 ، وهامش أوضح المسالك ، لابن هشام ، 2 / 165 ، وشرح ابن عقيل ، 4 / 18 .
- 16- انظر ، همع الهوامع ، للسيوطي ، 4 / 135 .

- 17- هامش أوضح المسالك ، لابن هشام ، 2 / 165.
- 18- انظر ، هامش أوضح المسالك ، لابن هشام ، 2 / 165، و شرح التصريح ، للأزهري ، 2 / 382.
- 19- انظر ، همع الهوامع ، للسيوطي ، 4 / 134.
- 20- انظر ، السابق ، 4 / 133.
- 21- السابق ، 4 / 134.
- 22- انظر ، السابق ، الجزء نفسه ، والصفحة نفسها .
- 23- السابق ، الجزء نفسه ، والصفحة نفسها .
- 24- انظر ، هامش أوضح المسالك ، لابن هشام ، 2 / 165، و شرح التصريح ، للأزهري ، 2 / 382.
- 25- للسيوطي ، 4 / 135.
- 26- انظر ، همع الهوامع ، للسيوطي ، 4 / 133.
- 27- انظر ، شرح التسهيل ، لابن مالك ، 3 / 412.
- 28- انظر ، السابق ، الجزء نفسه ، والصفحة نفسها ، وهمع الهوامع ، للسيوطي ، 4 / 132.
- 29- شرح التسهيل ، لابن مالك ، 3 / 412.
- 30- انظر ، شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور ، 2 / 117 ، و شرح قطر الندى ، لابن هشام ، 82.
- 31- انظر ، شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور ، 2 / 117.
- 32- انظر ، السابق ، الجزء نفسه ، والصفحة نفسها .
- 33 - السابق ، الجزء نفسه ، والصفحة نفسها .
- 34- انظر ، شرح قطر الندى ، لابن هشام ، 82.
- 35- قرأ الجمهور برفع الراء ، انظر ، تفسير البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي ، 8 / 364.
- 36- شرح قطر الندى ، لابن هشام ، 82.
- 37- قرأ الحسن ، وابن أبي عبيدة بجزم الراء ، انظر ، تفسير البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي ، 8 / 364.
- 38- شرح قطر الندى ، لابن هشام ، 83.